

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2013-12-27 رقم العدد: 15065 رقم الصفحة: 19 مسلسل: 136 رقم القصة: 1

في أكبر مشروع عبر تاريخ المدينة المنورة..

# ندوة الجزيرة) تسلط الضوء على مشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة المسجد النبوي



تتفادت البلدان والأوطان شرقاً ومكانة وعلواً ومجداً وتاريخاً، وتأتي المدينة النبوية بلد المصطفى (صلى الله عليه وسلم) أرض الهجرة ودار الإيمان وموطن الستة في المكان الأعلى والموطن الأسمى عاصمة الدولة الإسلامية الأولى، ويعد مشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة المسجد النبوي الشريف وإعادة إعمار المدينة المنورة أكبر مشروع عبر تاريخ المدينة المنورة وبمجمله الضخم وآليات تنفيذه واتساع نطاقه تتجاوز إيجابياته الاجتماعية والاقتصادية القدرة الاستيعابية والتحليلية مما جعله محوراً لحديث المجالس بالمدينة المنورة وانطلاقاً من توجيهات خادم الحرمين الشريفين بأن يكون المواطن شريكاً أساسياً في عملية صنع واتخاذ القرار وصياغة المستقبل وباستجابة كريمة من سعادة رئيس التحرير الأستاذ خالد بن حمد الملك نظمت (الجزيرة) هذه الندوة التي جاءت ببادرة كريمة من الجمعية التعاونية وقد ناقش الحاضرون محاور شملت (أهمية المشروع، أهدافه، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، الأطراف المتأثرة بالمشروع في مراحل تنفيذه، آليات التعويض).

المدينة المنورة - مروان عمر قصاص

الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة لقاء مع أمين عام هيئة تطوير المدينة المنورة المهندس طلال السرياني لإيضاح الكثير من المعلومات التي تليق من الجميع مشيراً إلى أنه قدم شرح تفصيلي لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة عن الفكرة وقد أبدىها كما أكد سموه على أهمية توفير الدلائل قبل الإزالة.

### ارتفاع مؤشر العقارات بنسبة 252% في المدينة المنورة

وتساؤل الأستاذ ماجد غوث هذا المحور مؤكداً ارتفاع مؤشر العقارات بنسبة 252% قبل البدء في تنفيذ المشروع وأشار لضرورة وجود آليات تكبح جماع الارتفاعات غير المنيرة في أسعار العقارات بالمدينة المنورة من خلال كينيات تعبت في سوق العقار وذلك من خلال قيام أمانة منطقة المدينة المنورة بتعديل نظام الارتفاعات في المباني التي تطل على الطرق الرئيسية (طريق الهجرة، طريق الجمعات، امتداد شارع السلام، طريق الملك عبد العزيز، والطرق التي تزيد عن 40 متر) في المخططات الجديدة) وتسهيل وتصریح إصدار تراخيص المخططات الجديدة كإزالة العرض والطلب خصوصاً مع توفر السيولة الكاملة أثناء مرحلة التعويضات وأوضح أن هذا الأمر من شأنه الحد من ذراع ارتفاع الإيجارات لحوالي 120 ألف أسرة تسكن مباني مستأجرة وفق إحصاء 1431 استيفاء لهم 54 ألف أسرة سيتم إزالة أملاكهم خلال المشروع.

وشرح الكاتب بعد الله الجميلي عدة استفسارات منها:

- هل لجان التعويض قد قدرت القيمة الفعلية لسعر المتر بناءً على الواقع ومكانة جوار سيد الخلق محمد عليه الصلاة والسلام، وارتفاع الأسعار المتوقع للأرضي في ظل زيادة الطلب على الأراضي وفقه العروض وارتفاع تكلفة البناء؟

ثم لماذا لا يكون صوت المواطن صاحب الشأن حاضراً في لجنة التعويضات؟ ولماذا لا يكون شريكاً فاعلاً في مشاريع التعويضات؟ وقال إن الأخطاء السكنية التي سوف تزال لصالح التوسعة حسب التقديرات أكثر من (14800 عسار)، وكأن ميني أو عقار يتحتم العديد من الأسر، ومع الغلاء المؤكد للأراضي والبناء فإن أولئك سيجدون معوية في توفير البديل وسؤال هل هناك خطة للسيطرة على الوضع وحماية أولئك المواطنين.

وتساءل الجميلي عن خطة ودور وزارة الشؤون الاجتماعية لتخفيف معاناة أهم الأضراب المتأثرة في المشروع قبل التنفيذ من المستأجرين الحاليين في المباني المراد حيث أغلبهم من الفقراء والضعافين وسكان الأريطة وذوي الدخل المنخفض حيث تتحمل وزارة الشؤون الاجتماعية مبدأً ومستوية في إيجاد الحلول من خلال الضمان الاجتماعي

أن غياب المعلومات الصحيحة والحديثة عن حجم المشروع وتناقضه قُدّر آثار العديد من التسهيلات بين سكان حسي الحرة الغربية حول تطوير منطقتهم فالأثرات الحالية تشير إلى أنها خارج نطاق التطوير علماً بأن الحرة الغربية وهي الجهور وهي المحيطة الشرقية تعد من أكثر المناطق احتياجاً لإعادة التطوير والتأهيل. وأيدته في ذلك المهندس خليل الحجيلي الذي أوضح أنه خلال السنوات العشر الأخيرة انفق الكثير من الجهد والمال لتطوير هذه المناطق ومناطق أخرى تحت مسمى تطوير وتهذيب الأحياء العشوائية إلا أنه لم يتحقق من ذلك على أرض الواقع أي اثر ملموس لعملية التطوير مما أدى بسكان هذه الأحياء لهجرتها ففحوت إلى مناطق إيواء العمالة بما فيها العمالة المخالفة، وأوضح أنه من الأهمية إبراج هذه المناطق ضمن مراحل تطوير المدينة المنورة حيث إن تطويرها بالمشروع الحالي سيساعد نقله حضارية على البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

## غوث: ضرورة تفعيل ضوابط نظام نزح الملكية عند تشكيل لجان التعويض والاستفادة من نتائج التجارب السابقة

### الأثار الاقتصادية

وحول الأثار الاقتصادية لهذا الحدث الكبير قال الدكتور محمد الخطاروي أن قطاع الأعمال بالملكية يتابع من كلب المشروع وما سيحدثه على أرض الواقع من فرص اقتصادية خاصة في مجال الإنشاءات ودعا رجال الأعمال بالمدينة المنورة لضرورة تطوير أعمالهم وقراراتهم والعمل على الاندماج في كتلتان لتكوين كينيات قوية قادرة على استيعاب متطلبات ومعطيات هذا المشروع الكبير الذي سيؤدي من فرص الاستثمار العقاري ويحقق نقلة نوعية في حجم الطلب على الخدمات العامة والإيواء والخدمات الصحية والأسواق كما سترتبط بهذا المشروع العديد من الفرص الاستثمارية الصناعية في كافة المجالات لاسيما مجالات البناء والأثاث والمواد الغذائية وسوقها العديد من فرص العمل فالمشروع يأتي تعزيزاً للجهود المبذولة لتنمية اقتصاديات المدينة خصوصاً الوطني وسيمسكون له أثاراً واضحة في تحسين مستويات المعيشة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهذه التوسعة مكرمة ملكية سخية ومهمة وضرورية للتوسع في خدمة زوار مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة أسأل الله أن يقبلها في موازين حسنات خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة علم أنه من المتوقع أن يترتب على تنفيذ هذه التوسعة آثار جانبية طبيعية مباشرة أو غير مباشرة مما يتطلب مجموعة من العوامل لعل أهمها:

- 1- تحديد الجدول الزمني لمراحل تنفيذ المشروع وتأثيراتها.
  - 2- تقدير الفجوة الزمنية المتوقعة بين الإزالات الفعلية وبرنامج الاستبدال.
  - 3- مزيد من التكاليف والتعاون بين أجهزة القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
  - 4- الشفافية ووضوح الرؤية الاستراتيجية والصورة البنوامة مستقبل المدينة المنورة بعد إتمام التوسعة.
- واقترح الدكتور الخطاروي أن تستضيف

### أهمية المشروع

قال المهندس حمود الحريبي لقد أولى الملك عبد العزيز رحمه الله وأبائنا من بعده جل رعايتهم وإهتمامهم بتوسعة المسجد النبوي الشريف وإعادة إعمار المدينة المنورة وقد جاء مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله لتوسعة المسجد النبوي الشريف ومرافق الخدمات المساندة له وتطوير المناطق العشوائية داخل الدائري المتوسط ويزمان مع مشاريع توسعة طرق الربط بين المسجد النبوي الشريف وأطراف المدينة (طريق الملك عبد العزيز، طريق السلام، طريق الملك فهد)، وإعادة إحياء درب قباية وأعمال المراكز الحضارية بالمواقع التاريخية المشهورة بالمدينة النبوية في ميدان سيد الشهداء ومسجد قباية وعزرة الخندق والفلبين ويمتازت هذه الخليفة ومشروع قطار الحرمين والنقل العام بالمدينة وتطوير مطرها الدولي.

فالمشروع يأتي ترجمة ملموسة لإهتمامات خادم الحرمين بالمدينة المنورة واستشراف مستقبل هذه المدينة لتكون محورا للتنمية الوطنية للعديد من مناطق المملكة ولتشكل معها نقلة اقتصادية واجتماعية فعلا في مرحلة دور المدن في التنافسية العالمية واستمراراً وطنياً ما يشر به واقع الأمة الإسلامية من تزايد أعداد المستهدفين من الحجاج والمعتمرين والزائرين الذين يتوجه إلى بصل عددهم إلى قرابة 33 مليون حاج ومعتمر زائر سنوياً علاوة على الرؤيا المستقبلية لما ستستقطب المدينة من حجرة داخلية وما يصاحبها من نمو طبيعياً للسكان.

### إحتياجات المشروع

أوضح المهندس عبد الحق العقبى ثرة وتضارب المعلومات والإحصائيات بين ما هو متاح وما تتاولها شبكات التواصل الاجتماعي مما يوجب عدم الشفافية خلافاً لما اتبع في التوسعات السابقة وما ارتبط بها من مشاريع مؤكداً أن عدم الشفافية وغياب المعلومات من مصادر موثوقة أوجدت فرصاً للشائعات وتسبب بغضب المواطنين من نقلها ومن المعلومات المغيبة:

- 1- المساحة المشمولة بالمشروع وما يرتبط به من خدمات.
- 2- مساحة الحرم النبوي بعد التوسعة.
- 3- عدد العقارات التي سيتم إزالتها لجهة الشارح.
- 4- حجم الإزاحة السكنية فكل ما تتداوله الصحف والمواقع الإلكترونية عن المشروع وإحصائيات إجهادات لا تستند لمصدر مسؤول مما أوجد تساؤلات كثيرة حول أسباب عدم الشفافية والوضوح من جانبه أكد الدكتور صلاح بن سليمان الرزدي على أن أمانة منطقة المدينة المنورة قد قدمت لمجلس البلدي عام 1428هـ تقريراً عن حجم المناطق الضوائية واتضح من خلاله أن هذه المناطق تمثل 40% من الكتلة العمرانية ومن أهم خصائصها:
- أ- تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان مما أوجد بيئة سكنية غير ملائمة.
- ب- نقص وتدني مستوى الخدمات العامة في هذه المناطق.
- ت- تدهور حالة الطرق والشوارع ومرمر المشاة وعدم صلاحيتها.
- ث- تعدد هذه المناطق معوقاً للتعبية وبؤر للمشاكل الاجتماعية والصحية والبيئية.
- ج- تشكل هذه المناطق مناحاً ملاماً للأوسمة المخالفة وإيواء المخالفين لنظام الإقامة.
- ح- تمثل هذه المناطق نموذجاً للتلوث البصري والفجوة الاجتماعية والعمرانية.

### الأحياء الأكثر احتياجاً للتطوير

وأوضح الأستاذ صالح النجار في مداخلته



بالمدينة الثورة فقد أصبح الثمن العقاري عملاً له أسس وقواعد ومعايير تجعلها كغير من الجبان وأن من العدالة التي وجه بها خادم الحرمين أن يكون مطا الجهات وأهل الخبرة مؤهلين علمياً ومكتسبين خبرات إضافية تضمن أن يكون التقدير عادلاً ومنصفاً. كما أن التجربة السابقة في مكة المكرمة قد أوجدت حلاً متطوياً في ثلاث لجان تقييم العقار لم يؤخذ متوسط قرارات اللجان سعياً نحو العدالة.

#### إجراءات التعويض

أشار المهندس عبد الحق أنه بالرغم من أن النظام قد نص على أن تتم إجراءات الصرف قبل التاريخ المحدد للإخلاء وفي كل الحالات إذا أخرجت الجهة صاحبة المشروع مالك العقار من عقاره أو منعت من الانتفاع به قبل تسلم التعويض سواء كان بصورة استثنائية أو غيرها فيعطي أجره المثل عن السنة بين الإخلاء وتسلم التعويض إلا أن تجربة الماضي تؤكد أن هناك تأخر في صرف التعويضات مع عدم التزام الجهات بدفع أجره المثل وغالباً ما يحمل صاحب العقار الأسباب وأن نظرة فاحصة للتجارب السابقة تؤكد معاناة المواطنين في صرف مستحقاتهم خاصة مطالباتهم بتطبيق المادة (82) التي يصعب تطبيقها على أملاك لها مئات السنين مما يستوجب إغاثة أصحاب العقارات من استيفاء هذه المادة في صكوك عقاراتهم المزمعة.

#### التجارب والصدمات الاجتماعية

وقد أوضح المهندس حمود الحريسي أنه يتأثر بالمشروع حالياً ويعيش مرحلة الصدمة الاجتماعية المباشرة التي تسببها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تسببها تسعة نسبة السعوديين فيهم 40% ويشاطروهم الأحاسيس باقي السكان الذين يسترجعون شريط أحداث التوسعة السابقة عندما زعمت الدولة وعوضت الملاك الأصليين بعد سنوات من التظلم (الأسعار لم يربها عادلة) واستمرت الدولة ما دفعته مضاعفاً واستخدمت المستثمرين على جمل المنطقة وشيدوا أبراجهم العالية التي طوقت الحرم واكتسبت موارد الحج والعمره دون أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة بل أن متوسط دخل الفرد ومستوى الأجور بقي الأدنى ونسبة البطالة والهجرة تزايدت والأثر بعد الشروع بالتوسعة الجديدة، سوف تزداد الدولة كل هذه الأوج الشديدة وتزداد التعويض الضامف للمباني زائداً الأرض يشيهاؤها وكثير منها في التوسعة المقترحة الجديدة مما يدفع إلى تزايد الإحساس بالفقر الاجتماعي من أن التذخيرة الاجتماعية التي تقضي على الثروة هي وحدها المؤهلة والمستفيدة من جميع العقابيل التي من شأنها أن تعوق مسيرة هؤلاء نزلاء على حساب حق المواطن العادي. وأن الضرورة تستدعي دراسة مع صاحب المشروع السابق والمشايخ المعامل بمكة من سلبيات سواء في مراحل التقدير أو التعويض والصرف أو التنفيذ والأعمال والعمل على تلخيصها.

#### الأمر السامي مرصحة للحل الكلي للإزالة

يري الدكتور صلاح الرديني أنه استناداً وقياساً على ما وجه به خادم الحرمين الشريفين (عام 2007) بخصر الأراضي داخل نطاق الحرم لتكون وفقاً للمسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف فقد اتخذ المجلس البلدي توصية عام 1428 تعالج موضوع انتقال الملكية واستمرار ريعها لصالح المدينة بأسلوب الوقف الإسلامي والمبني بالذن الكري عالياً ونص التوصية: (شروع الملكية للمنطقة العشوائية بين طريق الملك فيصل وطريق الأمير عبدالعزیز مصدر أساسياً للموارد المالية في الميزانية العامة لمنطقة المدينة للثورة تنفق في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمارة بالمدينة المزمعة لتكون المدينة المزمعة أول المدن التي تعتمد على مواردها الذاتية لتحقيق التنمية الشاملة).

وداخل المهندس خليل الحجيجي مؤكداً أنه ليس بغريب أن تعود المدينة المزمعة في عهد الملك الرشيد إلى وقف وهو الأصل في حفظ مال المسلمين وريعتهم في هذا المدينة التي كان ستمها أن أغلب أرضها وقفاً على حرمها أو على قاطنيتها. وأيد هذا تنويهاً أغلب الحاضرين مؤكداً أن هذا التوجه يتسجم مع مخرجات وتوصيات مؤتمرات الوقف الإسلامي التي ترعاها دوله وتحقق نقلة نوعية في تنمية المدن من خلال إيراداتها ونقل من أعمارها على موارد خزينة الدولة.

الإزالة للمنفعة العامة وبحكمها نظام الإزالة للمنفعة العامة:

- 1- توسعة الحرم النبوي والمساحات والخدمات المرتبطة به.
- 2- توسعة الطرق الرابطة بين مراكز المدينة وأطرافها ورب السفة.
- 3- مشاريع تطوير المناطق التاريخية.
- 4- مشاريع تدرج تحت الإزالة للملكية العامة والاستثمار.

أما فيما يتعلق بالإزالة للملكية العامة والاستثمار فإنه محكوم بقرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد بجهة لعام 1408هـ. للتضمن الشوايط والشروط الشرعية لزخ الملكية وفقاً لما يلي:

- 1- أن يكون نزاع العقار مقابل تعويض فوري عادل يقدره أهل الخبرة بما لا يقل عن ثمن المثل.
- 2- أن يكون نازعه وفي الأمر أو نائبه في ذلك المجال.
- 3- أن يكون النزاع للمصلحة العامة التي تدعو إليها ضرورة عامة أو حاجة عامة نزل منزلها كالتساجد والطرق والجسور.
- 4- أن لا يؤول العقار المنزوع من مالكه إلى توظيفه في الاستثمار العام أو الخاص.

ولا يعجل نزاع ملكيته قبل الأوان على أنه إذا صرف النظر عن استخدام العقار المنزوعة ملكيته في المصلحة المشار إليها تكون أولوية استرداد مالكه الأصلي. أو يورثه بالتعويض العادل.

فإن اختلفت هذه الشروط أو بعضها كان نزاع ملكية العقار من الظلم في الأرض. ومن المنصوب التي نهى الله تعال عنها ورسوله صل الله عليه وسلم.

وهذا ما يؤكد نظام الحكم في المملكة في المادة (الثامنة عشرة):

تفكك الدولة حرية للملكية الخاصة وحرمتها. ولا يزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضاً عادلاً ونظام نزاع الملكية في مادته (التاسعة عشر) ونصها (إذا استغنت الجهة صاحبة المشروع

## م. الحربي: المشروع ترجمة ملموسة لاهتمامات خادم الحرمين بالمدينة المنورة واستشراف مستقبلها التنموي

عن كامل عقار سبق نزاع ملكيته أو جزء منه ولا يمكن تخصيصه لمشروع آخر ذي نفع عام فيحظ لمن زعمت الملكية منه أو ورثته استرداده خلال ستة أشهر من تاريخ التبليغ بذلك لقاه إعادة التعويض المدفوع. وهذا يستدعي أن تحدد في كل استمارة لنزع الملكية غاية النزاع وأبوابه العقار المنزوع فإن كان سيؤول للاستثمار فلا بد من إشعار صاحبه فهو أول به وبأعمارهم وفقاً للتخصص الشرعية والنظامية.

كما أكد المهندس حمود الحريسي أن حفظ حقوق الدولة ضمان لحفظ حقوق المواطن: وإن ملك وحكم رشيد لن يسمح لتكاثف من كان بالخروج عن الشرع والتطويق في حقوق الناس مقابل الملكية العامة أو الاستثمار وهذا ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين أثناء أعضاء المشروع ومن المؤكد أن جميع من له علاقة بالتقدير والتعويض يترك المسؤولية والأمانة الموكلة له من وفي الأمر والوقف الحق أمام الله من وجل القائل في محكم التنزيل: (وَلَيْدٌ لِلظَّالِمِينَ الَّذِينَ إِذَا كَانُوا عَلَى النَّاسِ يَتَسَلَّفُونَ وَإِذَا كَانُوا فِي يَدَيْهِمْ يُجْرَمُونَ).

#### لجان التعويض

أوضح الأستاذ ماجد غوث أن تشكيل لجان التعويض يستند لضوابط في نظام نزاع الملكية خمسة أعضاء يمثلون الحكومة (النازعة للعقار) والشان من أجل الخبرة ويتخذ القرار بالتصويت وفي هذا مؤشر على سيطرة مطا الجهات على مدار التعويض ولا يمثل المواطنين المنزوع عقاراتهم في هذه اللجان ووفقاً للتجارب السابقة لتوسعة الحرم المكّي والحرم المدني فإن مستوى اللجان وقدراتها كان سيباً في تزايد إمداد القضايا أسماء ديوان الظلام فهذه اللجان محدودة القدرة والخبرة والعرفة فإن كانت متساوية للزلات البسيطة والحدود مشاريع الطرق والخدمات إلا أنها لا تتناسب مع مشاريع كبرى كمشروع خادم الحرمين

حيث إن التأخر من شأنه زيادة لعاناة وهو ما يعارض مع رؤية وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين. وزارة البديات والعمل على تطوير المدن التابعة لتواكب متطلبات التنمية وتعنى أو تحد من الهجرة الداخلية إلى المدينة وأن تسارع بنقل مراكز التفتيش للمواقع المعتمدة لها بالمخطط الشامل لأشعار المواطن بالرباط هذه المدن هيكلية واجتماعية بالمدينة المنورة. وزارة التربية والتعليم ومواكبها لهذا المشروع الطموح من خلال البدء في إنشاء الجامعات التعليمية لاستيعاب الطلاب من (107) مدرسة مزالة وإيجاد آليات عاجلة لاستفادة الطلاب والطالبات بالمدينة المنورة من مشروع النقل الحريسي.

وزارة الصحة من المؤكد أن تزايد إمداد الزائرين والنمو السكاني يتطلب خطة وآليات تنفيذية لإنشاء المستشفيات والمراكز والخدمات الصحية التي تواكب الرؤيا المستقبلية للمدينة المنورة.

أمانة المدينة المنورة يمثل الخفاض الإيجاري في المناطق المزالة سكانا لعدد كبير من عمال الشركات والمؤسسات التجارية مما يستوجب تحرك عاجل من أمانة المدينة المنورة لتخصيص مواقع سكن عمالية في أنحاء مختلفة من الجهات المدينة وطرحها للمستثمرين بما يحقق إسكان صحي ومناسب للتعامل الحالية والمستقبلية والحد من انتشار سكن العمالة داخل الأحياء السكنية للعائلات.

مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوانديه للإسكان التنموي ومساهمتها في إنشاء مدن للإسكان الحريسي الرامي بخصاخي المدينة المنورة (أبار اللثبي، الهندسة، القريش، الجفر) على غرار ما نفذته المؤسسة بباقى مناطق المملكة.

وزارة النقل لا شك في أن الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي الذي تشهده المدينة المنورة سيحتد المهاجرين للمدينة من الداخل وبضامف إمداد الزائرين مما يستدعي ضرورة توفيق ميرات وزارة النقل لجعل محطة قطار الحرمين بالمدينة من أقل المحطات استيعاباً للركاب وأعمالها محطة قريعية لا تواكب الرؤيا المستقبلية وكل ما يخصها مجتمع المدينة أن تنسحب هذه الرؤيا على خطط وبرامج الوزارة للنقل العام بالمدينة المنورة.

#### آلية التعويض للمباني المزالة

وحول هذا الجور تحدث الأستاذ صالح النجار مشيراً إلى أن المشروع مرتبط بمصالح وأوراق المواطنين وأن سميرات المشروع قوية وملحة استقبل المدينة المنورة ويأتي في وقت مناسب وتفاوت وتتعد ميرات الإزالة بتعدد أهدافها لكل جزء من أجزاء المشروع وأهم الملاح أنه على أربعة أقسام: الثلاثة الأول: تدرج جميعها تحت

والصندوق الحري (كاستنجر مباني لهم - أو دعمهم بإيجار منازل إلى حين وجود الحلول الكفيلة بآيوائهم وتعزيز مقدراتهم. إجماع المشاركين على أهمية الشفافية: وأجمع المشاركون بالندوة على أن ندوة المعلومات والدراسات الاجتماعية المرتبطة بالمشروع تطرح أسئلة من دور الوزارات في مجال اختصاصها ومدى تكاملها وعمها لأهداف المشروع والحد من تداعياته السلبية لكي لا تكون عائقاً مستتراً أمام تنفيذ أو مصدرراً للأثر السلبية وإن المجتمع يتطلع لسيارات الوزارات وإعلان خططها واليات

## م. العقبي: أدعو لتبيان المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالمشروع من مبدأ الشفافية ولجم شائعات مواقع التواصل

## د. الخطراوي: قطاع الأعمال بالمملكة يتابع المشروع عن كثب بانتظار فرص استثمار عقارية كبيرة

## الجميلي: أتساءل عن صوت المواطن في لجان التعويض

عملها التي تدعم تنفيذ المشروع وبشكل خاص:

وزارة الإسكان وأهمية دورها في زيادة حصص الوحدات السكنية المخصصة لذوي الدخل المنخفض بمنطقة المدينة المنورة وشريع وثرة الإنجاز بما يتواءم مع المدة الزمنية لمشروع التطوير.

صندوق التنمية العقاري ومدى مساهمته بزيادة حصة المدينة المنورة من القروض خلال الفترة المقبلة واستفادته طلبات الإفراض بالمدينة كحالة خاصة يتم إدراجهم في برامج الإفراض للعام 1435هـ.

#### المشاركون في الندوة

- المهندس حمود بن عليشة الحربي رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية (أمن عام المجلس البلدي سابقاً).
- الأستاذ الدكتور محمد بن فرج خطراوي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة.
- الدكتور صلاح بن سليمان الرديني عضو المجلس البلدي بمنطقة المدينة المنورة (ورئيس المجلس في دوراته السابقة).
- المهندس عبد الحق بن بشير العقبي عضو مجلس المنطقة المشرف على وقف خادم الحرمين الشريفين.
- المهندس خليل الحجيجي المهتم والمتخصص بقضايا التنمية والبيئة.
- الأستاذ صالح بن سليمان النجار رئيس مجلس إدارة جمعية التدريب والدراسات الاستشارية وعمدة الحرة الغربية السابق.
- الأستاذ ماجد بن خالد غوث عضو مجلس المنطقة.
- الكاآب الأستاذ عبدالله الجميلي.